

واقع متابعة الأخصائيين الاجتماعيين لخدمات برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة وسبل
تطويرها

د. إسماعيل محمود محمد الرحل

أستاذ الخدمة الاجتماعية المساعد قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - جامعة الأقصى - غزة

أ. ريم محمد عبد الله اسليم

مدير دائرة الجودة والأداء المؤسسي وزارة التنمية الاجتماعية

أ. محمد عبد الهادي عبد الهادي نصار

مدير دائرة الدراسات والاحصاءات وزارة التنمية الاجتماعية

(تاريخ الاستلام 2022/08/03، تاريخ القبول 2022/12/08)

The reality of social workers' follow-up to the services of the economic empowerment program for poor families and ways to develop them

Dr. Ismail M.M Al-Ruhal

Assistant Professor of Social Work Department of Sociology and Social Work - Al-Aqsa University - Gaza

Mr. Reem.M.Eslim

Director of Quality and Institutional Performance Development Department

Mr. Mohammed A A NASSAR

Department of Studies and Statistics. PhD researcher in Economics at Bursa Uludağ University

(Received 03/08/2022, Accepted 08/12/2022)



E-mail address: ismaeil1973@hotmail.com البريد الإلكتروني: د. إسماعيل الرحل - غزة

E-mail address: Reemeslim@hotmail.com البريد الإلكتروني: أ. ريم اسليم - غزة

E-mail address: momednassar@gmail.com البريد الإلكتروني: أ. محمد نصار - غزة

المخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع متابعة الأخصائيين الاجتماعيين لخدمات برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة بأبعادها (الداخلية والخارجية)، وأكثر الوسائل فاعلية لإجراء المتابعة، بالإضافة إلى تحديد أهم المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين، والتوصل لمقترحات تحسن من قدرة وزارة التنمية الاجتماعية على متابعة خدمات برنامج التمكين الاقتصادي، حيث استخدم الباحثين المسح الشامل لجميع الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في برنامج التمكين الاقتصادي والحماية الاجتماعية بمديريات وزارة التنمية الاجتماعية في قطاع غزة والبالغ عددهم (194) طبقت أداة الاستبيان على جميع الأخصائيين واسترجع (150 أخصائي اجتماعي) ممن استجابوا لأداة الاستبيان، للكشف عن نتائج الدراسة، حيث أظهرت النتائج أن واقع مشاركة الأخصائيين الاجتماعيين في عملية المتابعة بشكل عام جاءت ضعيفة وبوزن نسبي 65.78% وجاءت أبعاد المتابعة الداخلية بوزن نسبي 63.3%، والمتابعة الخارجية بوزن نسبي 68.26%، كما بينت أن الاستفتاءات واستطلاعات الرأي أكثر الأساليب استخداماً لمتابعة خدمات برنامج التمكين، كما بينت أن معوقات عملية المتابعة لخدمات التمكين الاقتصادي بوزارة التنمية الاجتماعية جاءت مرتفعة جداً بوزن نسبي 91.14%.

الكلمات المفتاحية: المتابعة - المتابعة الداخلية - المتابعة الخارجية - الأخصائيين الاجتماعيين - برنامج التمكين الاقتصادي.

ABSTRACT:

The study aimed to identify the reality of social workers' follow-up to the services of the economic empowerment program for poor families in its dimensions (internal and external), and the most effective means for conducting follow-up, in addition to identifying the most important obstacles facing social workers, and reaching proposals to improve the ability of the Ministry of Social Development to follow up the services of the empowerment program. The economic, where the researchers used the comprehensive survey of all social workers working in the economic empowerment and social protection program in the directorates of the Ministry of Social Development in the Gaza Strip, who numbered (194). The questionnaire tool was applied to all workers and (150 social worker) who responded to the questionnaire tool, to reveal the results of the study. The results showed that the reality of social workers' participation in the follow-up process in general was weak, with a relative weight of 65.78%, and the follow-up dimensions were (internal follow-up with a relative weight of 63.3%, external follow-up with a relative weight of 68.26%), and they also showed that referendums and opinion polls are the most used methods for following up on services. The Empowerment Program, that the obstacles to the follow-up process for economic empowerment services are The Ministry of Social Development came very high, with a relative weight of 91.14%.

Keywords: Follow-up - internal follow-up - external follow-up - social workers - economic empowerment program.

المقدمة :

ويعتبر برنامج التمكين الاقتصادي من أهم برامج وزارة التنمية الاجتماعية في فلسطين الذي يهدف لمكافحة الفقر في الأراضي الفلسطينية من خلال تمكين الأسر الفقيرة اقتصادياً والخروج من حالة الاعتماد على المساعدات إلى توفير دخل مستقل ومستقر ومستدام. (برنامج التمكين الاقتصادي للأسر - المحرومة)

حيث يقتضي لنجاح برامج التنمية متابعة اجراءات التنفيذ من حيث سير العمل واتجاهاته ومعدلات أدائه، وضمان تنفيذ المشروعات والبرامج وفقاً للزمن المحدد، والتكلفة الموضوعة، والكشف عن مواطن الضعف وجوانب القصور في تنفيذ البرامج التنموية.

(السروجي وطلعت، ٢٠٠١، ص: ١٦٨)

فالمتابعة كعملية تساعد جميع المشتركين في البرامج والمشروعات التنموية على تحمل مسؤولياتهم والقيام بواجباتهم في تنفيذ وتعاون وتكامل بأعلى معدلات أداء ومساعدتهم على التوصل للحلول المناسبة للمشكلات التي تواجههم والتقليل ما أمكن من الفاقد البشري والمادي والزمني عند تنفيذ البرامج والمشروعات التي تتضمنها خطة العمل التنموي. (وزارة الشؤون الاجتماعية، ٢٠٠٠، ص: ١٥)

ويرى الباحثين أن المتابعة تستوجب وجود نظام فعال لجمع وتدقيق البيانات والمعلومات الصحيحة والدقيقة عن أنشطة المشروعات التي ينفذها البرنامج ووصول تلك المعلومات في التوقيت المناسب لاتخاذ القرارات التصحيحية على مختلف المستويات الإدارية، مما يتيح للمخططين وواضعي سياسات البرامج والمشاريع الكشف عن مدى كفاءة الوسائل والطرق التي يستخدمونها في التقليل من المشكلات المتعلقة بالفقر والبطالة، السكن، واستدامة وتطوير خدمات برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية بما يتلاءم مع الأوضاع الاجتماعية الحالية والمستقبلية.

لذا تسعى الدراسة الحالية للوقوف على واقع المتابعة لبرنامج التمكين الاقتصادي والدور الفعلي للأخصائي الاجتماعي في المتابعة (الداخلية والخارجية) وتحديد أهم معوقات المتابعة التي تواجه الأخصائي الاجتماعي وإدارة البرنامج لزيادة قدرة البرنامج على تنفيذ خدماته وفق الإطار المخطط له دون تحريف أو تغيير. وسنقوم بعرض مجموعة من الدراسات السابقة التي أمكن للباحثين الاستفادة من نتائجها في تحديد مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وهي كما يلي:

أ. الدراسات المتعلقة بالتمكين الاقتصادي:

احتلت التنمية مكاناً بارزاً في الفكر الاجتماعي المعاصر لاعتبارها ضرورة حتمية، وهدفاً تسعى إليه المجتمعات النامية والمتقدمة على السواء، وتعتبر المجتمعات النامية هي الأشد حاجة للتنمية لإيجاد الحلول لمشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعاني منها هذه المجتمعات وأبرزها الفقر والبطالة والجهل، وتدني المستوى الصحي والتعليمي وغيرها، إضافة إلى المشكلات المجتمعية.

لذا اهتمت تقارير التنمية البشرية بالتأكيد على ضرورة وحتمية الارتقاء بالإنسان ورفع مستوى معيشته وتنمية قدراته وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لديه. (الخواجه، محمد، ٢٠٠٩، ص: ٥)

فمنذ تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية وضعت أهدافاً وطنية وسياسات وبرامج حكومية، لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية القادرة على تلبية احتياجات المواطنين وتعزيز قدرتهم على الصمود. (برنامج الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة، ٢٠٠٩)

حيث واجهت السلطة الوطنية مشكلات الفقر باتت أهداف الألفية الإنمائية وقد جاءت السياسات والتدخلات في إطار التصدي لهذه التحديات من خلال البعدين الإغاثي والتنموي، حيث شملت البعد الإغاثي المرتبط أساساً بمعالجة الفقر المدقع (الشديد) لدى الأسر التي لا تتوفر لديها موارد تمكنها من تطوير قدراتها الخاصة، وينطبق هذا أيضاً على تعزيز حالة الأمن الغذائي لدى هذه الأسر، في حين شملت هذه السياسات والتدخلات بعداً تمكينياً تنموياً؛ لتسهم في التخلص من الفقر الشديد من جهة، وتمكين الفقراء وصولاً إلى الاعتماد على الذات من جهة أخرى. (استراتيجية السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٥، ص: ١٩)

فقد أظهر تقرير نتائج مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية الذي أصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام ٢٠١٧، أن هناك تزايد في أعداد الأسر الفقيرة والتي تحتاج إلى خدمات برامج التمكين الاقتصادي، حيث بين أن ما يقارب ثلث (٢٩.٢٪) السكان في فلسطين يعيشون دون خط الفقر الوطني. كما بين بأن ما يزيد عن نصف سكان قطاع غزة (٥٣٪) يعانون من الفقر. كما بين أن معدل الفقر في قطاع غزة يفوق المعدل السائد في الضفة الغربية (١٣.٩٪) بحوالي أربعة أضعاف (٣.٨٪) في الضفة الغربية. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٧، ص: ٣)

أن هناك نقص في توفير قواعد بيانات حكومية حول الدعم المقدم لجهات ومؤسسات غير حكومية، وضعف التنسيق والموائمة ما بين الاحتياجات والمتطلبات التنموية في فلسطين والدعم المقدم من الصندوق، كما بينت الدراسة بأن هناك ضعف في المتابعة والرقابة على تنفيذ المشاريع الممولة من الصندوق.

٤. دراسة (عقل، ٢٠١٥): عن تقييم إدارة مشاريع المنح الصغيرة غير المستردة الممولة من برنامج تمكين الأسر المحرومة اقتصادياً في قطاع غزة، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على تقييم إدارة مشاريع المنح الصغيرة غير المستردة الممولة من برنامج تمكين الأسر الفلسطينية المحرومة اقتصادياً باستخدام نموذج (CIPP)، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون المجتمع الأصلي للدراسة من جميع الأسر المسجلة في سجلات وزارة الشؤون الاجتماعية في غزة وعددهم (٥٨١) أسرة مستفيدة، وتكونت عينة الدراسة من (٢٣٠) مستفيد، واستخدمت الباحثة الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وقد أظهرت الدراسة أن تقييم عملية تنفيذ المشروع، وقابلية نقل نجاح المشروع، التقرير التجميعي للمشروع (درجتها متوسطة)، حيث أوصت بالمحافظة على الدرجة العالية لتقييم إدارة مشاريع المنح الصغيرة غير المستردة الممولة من برنامج تمكين الأسر الفلسطينية المحرومة اقتصادياً، وذلك من خلال المتابعة المستمرة وإعطاء المزيد من الاهتمام للزيارات الميدانية المستمرة، إخضاع القائمين لبرامج تدريبية لبناء قدراتهم وإعادة تأهيلهم لدعم المشاريع الناجحة، وتوحيد آلية اختيار الأسر الفقيرة المستفيدة من البرنامج، الابتعاد عن المشاريع التقليدية، التأكيد على استخدام الأسلوب العلمي في كافة مراحل وخطوات وعناصر إدارة المشروع لتحقيق الكفاءة والفاعلية في تحقيق أهدافه.

٥. دراسة (Hapazari Innocent، ٢٠١٩): عن نظرة برامج التمكين الاقتصادي لحكومة ليسوتو والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالفقر، حيث هدفت الدراسة لتحليل البرامج الحكومية التي تحد من الفقر وغير الحكومية التي تستهدف فقراء المناطق الريفية في ليسوتو (أفريقيا الجنوبية) وتحديد التحديات التي يواجهها المستفيدون في تنفيذ جهودهم للحد من الفقر، حيث كشفت الدراسة أنه قد تم تنفيذ برامج مختلفة

١. دراسة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٨): عن نتائج تقييم الاحتياجات للمستفيدين من برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للأسرة الفقيرة المستهدفة في برنامج التمكين الاقتصادي ومحاولة فهم كامل الاحتياجات الفئة المستهدفة وربطها ببرامج مكافحة الفقر، وتوصلت الدراسة إلى أن من أهم الصعوبات التي تواجه نمو المشاريع في الأراضي الفلسطينية: هو تراكم الديون وعدم إشباع حاجات الأسر الأساسية بالإضافة إلى أن أفكار المشاريع تقليدية لا تعتمد على التحليل العملي وضعف بيئة السوق الفلسطينية بسبب الظروف السياسية الصعبة.

٢. دراسة (إبراهيم ٢٠١١): حول آليات التمكين المستدام بالجمعيات الأهلية العاملة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة، حيث تناولت الدراسة التمكين بامتلاك الثقة الضرورية للعمل وامتلاك المعرفة للذات وأن يكون الفرد جزءاً من جماعة أو مجتمع يشعر فيه بالمواطنة ويمكنه من تحرير طاقته كاملة واستهدفت الدراسة تحديد آليات التمكين المستدام وتحديد المعوقات التي تواجه التمكين المستدام والتوصل لرؤية مستقبلية لدور طريقة تنظيم المجتمع في تحقيق التمكين المستدام وأن آليات التمكين تمثلت في آليات التطوير للخدمات، وتنمية الموارد البشرية وتوافر نظام المعلومات وبناء علاقات شراكة بين الجمعيات الأهلية وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أهم الاستراتيجيات التي تصلح للتمكين هي استراتيجية المشاركة وتغيير السلوك وأن المعوقات التي تقابل التمكين تتمثل في غياب الممارسات الديمقراطية وعدم توافر كوادر بشرية مؤهلة للعمل وعدم وجود قواعد بيانات ومعلومات كافية عن المشروعات الصغيرة.

٣. دراسة (الحاج، ٢٠١٤): عن تقييم دور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين. حيث هدفت الدراسة إلى تقييم دور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بصفته هيئة مالية عربية يعتبر أحد أهدافها دعم عملية التنمية في فلسطين، ودراسة أثر الدعم المقدم من الصندوق في تحقيق متطلبات التنمية للمجتمع الفلسطيني، واستخدمت الدراسة أسلوب البحوث النوعية وأداة المقابلة ودراسة الحالة لجمع البيانات، وخلصت الدراسة إلى

بالمتابعة الميدانية، عدم تزويد الإدارة بالعدد الكافي من الأخصائيين الاجتماعيين القائمين بالمتابعة، عدم وجود قنوات اتصال مع الأجهزة الأخرى، عدم وجود الوقت الكافي لدى العاملين للقيام بكتابة التقارير.

٨. دراسة (سرور، ٢٠٠٧): عن اختلاف أساليب المتابعة وعلاقتها بالأداء المرحلي لعملية تنفيذ مشروع معاون المرأة المعيلة بفرع المجلس القومي للمرأة بالبحيرة، حيث هدفت الدراسة إلى التأكد من أن عملية المتابعة المطبقة بالمشروع تساعد على تحقيق أهداف المشروع من خلال تحديد أساليب وأدوات المتابعة المطبقة بالمشروع، وأوجه تقييم المرأة المعيلة لأساليب المتابعة، وتحديد أوجه اختلاف أساليب المتابعة من حيث (التطبيق - التكلفة - المدة الزمنية)، وتحديد الجهات القائمة بالمتابعة وخصائصهم، حيث اثبتت نتائج الدراسة أن هناك عدداً من المشكلات التي تواجه تنفيذ بعض المشروعات الموجهة للمرأة المعيلة منها. مشكلة ارتفاع قيمة القسط المدفوع، ضعف المشورة، عدم كفاية القرض، ضعف العائد المادي، قلة فترة السماح بالسداد، كما بينت أن مسؤولية بعض الأساليب المستخدمة في المتابعة وتأثيرها عن مثل هذه النوعية من المشروعات على الأداء المرحلي لعملية تنفيذ المشروع.

٩. دراسة (ODonnell, & Galat، 2008): عن تقييم معايير النجاح ومتابعة المشروع البيئي في تعزيز تدفق الأنهار ضمن إطار إدارة بيئية تكيفية، حيث هدفت الدراسة إلى التأكد من أن إدارة المشروعات البيئية لتعزيز تدفق الأنهار في الولايات المتحدة يتوفر لديها معايير نجاح المشروع ومتابعته وتقييمه وتدفق بيانات المتابعة ونشر البيانات، كعناصر قد تؤثر في عمل الإدارة التكيفية، كما تهدف إلى الاستفادة من مخرجات تقييم المشاريع المنفذة من قبل ممارسي تعزيز الأنهار في الولايات، حيث توصلت الدراسة التي إلى أن ٣٤٪ فقط من المشاريع التي شملها المسح والتي استخدمت مقياساً كمياً لمراقبة المشروع وتقييمه حققت نجاح، كما أظهرت النتائج أن ٩١٪ اعتمدت على المتابعة البيولوجية، وعدم جمع البيانات قبل وبعد اكتمال المشروع، وضعف المتابعة الميدانية أثر في عملية التقييم واتخاذ القرار للمستقبل البيئي مما جعل هناك صعوبة في تحقيق المشاريع لأهدافها، بالإضافة إلى أن أغلب

للتمكن الاقتصادي في جميع أنحاء البلاد، وقد كانت من التحديات الرئيسية التي واجهتها الحكومة والمنظمات غير الحكومية في السعي لعملية مساعدة الفقراء في المناطق الريفية: هي ضعف الموارد ومحدوديتها والتعاون غير الكافي بين المؤسسات وضعف المشاركة للمجموعات المستهدفة.

ب. الدراسات المتعلقة بالمتابعة:

٦. دراسة (مكاوي، ٢٠٠٣): عن مشكلات المتابعة كأحد مراحل التخطيط الاجتماعي، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد المشكلات التي تواجه مرحلة المتابعة كأحد مراحل التخطيط الاجتماعي ومحاولة الوصول إلى مجموعة من التوصيات لمواجهة المشكلات، وتوصلت الدراسة أن هناك مشكلات مرتبطة بالعنصر البشري القائم بالمتابعة وتمثلت في (عدم وجود حوافز، عدم وجود فريق متكامل للعمل بهذا المجال، نقص التدريب، عدم الحصول على دورات متخصصة). كما بينت أن هناك مشكلات مرتبطة بالبيانات والمعلومات مثل (عدم تحليل البيانات، قلة البحوث العلمية، عدم دقة البيانات الاحصائية) كما بينت أن هناك مشكلات المرتبطة بآليات تنفيذ المتابعة مثل (عدم توفر وسائل النقل، نقص تمويل المشروعات) بالإضافة إلى المشكلات المتعلقة بالإدارة وتمثلت في (تحكم الجهات الادارية في عمليات المتابعة، عدم وجود جهاز وظيفي مدرب للقيام بأعمال المتابعة).

٧. دراسة (يوسف، ٢٠٠٤): عن تحليل أساليب متابعة تنفيذ برامج الإدارة العامة والأسرة والطفولة بوزارة الشؤون الاجتماعية، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد أساليب متابعة تنفيذ برامج الإدارة العامة للأسرة والطفولة وكذلك تحديد الأساليب الأكثر فاعلية في متابعة تنفيذ هذه البرامج، بالإضافة إلى تحديد المعوقات التي تواجه هذه الأساليب في متابعة تنفيذ هذه البرامج، وأوضحت نتائج الدراسة أن مؤشرات الأداء والسرعة والاستمرارية والشمولية تسهم بدور فعال بالنسبة للتقارير والزيارات الميدانية في تحقيق متابعة التنفيذ مقابل مؤشر التكلفة. كما أكدت الدراسة على أن التقارير لها دور في توفير الخدمات المتنوعة للأسر حسب احتياجاتهم، وتطوير الخدمات النوعية وتنسيقها وتقييم المؤسسات، كما بينت أن معوقات استخدام أساليب المتابعة تمثلت في تعقد النظم واللوائح المعمول بها، نقص الامكانيات المالية الخاصة

هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية تطوير المتابعة وتقييم الأداء في التعليم قبل الجامعي في محافظة دمياط، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وطبقت أداة الدراسة على (٩٠) من الخبراء المتخصصين في مجال المتابعة والتقييم في دمياط، وتوصلت الدراسة إلى أن تنوع أساليب المتابعة يسهم في تحسين العملية التعليمية وتطويرها، كما بينت أن المتابعة تحسن من أداء الإدارة المدرسية كونها عملية شمولية تغطي جميع جوانب العملية التعليمية كمنظومة متكاملة.

١٣.دراسة (Mleke, & Dida, 2020): عن مسح لأنظمة المتابعة والتقييم للمشاريع الحكومية في تنزانيا: حالة من المشاريع الصحية حيث هدفت الدراسة إلى تتبع التقدم وقياس وتقييم نتائج المشاريع. في تحسين أداء المنظمات، من خلال تعزيز أنظمة المتابعة والتقييم الخاصة بهم، كما تهدف إلى التعرف على أهمية تدفق المعلومات، ونظم تكنولوجيا الاتصالات في المتابعة المحوسبة وأنظمة التقييم، حيث أظهرت الدراسة أن أنظمة المتابعة للمشاريع تقتصر إلى آلية الإبلاغ المبكر المنهجي لتقدم المشاريع، كما أظهرت الدراسة ب أن حكومة تنزانيا تتابع مشاريعها وتقيمها يدوياً، نتيجة لذلك، فإنهم يواجهون المخاطر والتحديات خلال تنفيذ المشاريع بسبب عدم وجود اعتماد الإجراءات العلاجية في الوقت المناسب، قضاء موظف والتقييم الكثير من الوقت في العمل اليدوي، تأخير في تقديم البيانات، فقد أن بعض البيانات بين السجلات الأولية والملخصات الشهرية، لا يحتوي نظام المتابعة اليدوي على كل شيء تفاصيل حول المشاريع/البرامج وكذلك معلومات عن الميزانية، كما لا توجد معلومات تنبيه مبكر حول حالة المشروع، بالإضافة إلى ضعف تبادل المعلومات بين أصحاب المصلحة.

١٤.دراسة (Obondi, 2020): عن المراقبة وإدارة مخاطر المشروع وعلاقته بإنشاء ونجاح المشروعات، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة إذا ما كان استخدام ممارسات متابعة مخاطر المشروع (إعادة تقييم المخاطر، وتدقيق المخاطر، وتحليل احتياطات الطوارئ، واجتماعات حالة المخاطر) مرتبطاً بإنشاء المشروع ونجاحه في الولايات المتحدة، حيث أظهرت نتائج الدراسة إلى أن جميع ممارسات متابعة مخاطر

المؤسسات احتفظت بنتائج التقييم والمتابعة في مؤسساتها وعدم نشرها لإدارة المشروعات الأخرى المنفذة للاستفادة منها في تقديم الارشادات في تحديد معايير نجاح المشاريع الحالية والمستقبلية، كما أظهرت أن هناك حاجة إلى حوافز أكبر للنهوض بالعلم في تعزيز برامج تحسين الأنهار المستقبلية.

١٠.دراسة (Mulama, Liguyani, & Musiega, 2014):

عن فعالية المتابعة والتقييم في تعزيز أداء مشاريع التنمية الاجتماعية في مقاطعة بوزيا، استخدم فيها مسح حكومي لمشاريع التنمية الاجتماعية، حيث هدفت الدراسة لإثبات فعالية المتابعة والتقييم في تعزيز أداء مشاريع التنمية الاجتماعية، وفحص العلاقة بين تأثير المساءلة التنازلية للمستفيدين على أداء مشاريع التنمية، حيث توصلت الدراسة إلى أن المساءلة التنازلية لها تأثير إيجابي على أداء مشاريع التنمية الاجتماعية فيما يتعلق بالتغذية الراجعة لأصحاب الحقوق، ولها تأثير سلبي فيما يتعلق بمشاركة صاحب الحق أو المصلحة في التخطيط التنموي وصنع القرار، كما أظهرت ارتباط سلبي فيما يتعلق بالمشاركة واتخاذ القرار من المستفيدين وأداء مشاريع التنمية الاجتماعية

١١.دراسة (Kissi, Agyekum, Baiden, Tannor,)

٢٠١٩, Asamoah, & Andam): عن أثر القيام بعملية المتابعة والتقييم للمشروع على انشاء المشروع ومعايير نجاحه في غانا حيث تهدف الدراسة لتحديد أثر القيام بعملية المتابعة والتقييم للمشروع على انشاء المشروع ومعايير نجاحه، حيث أظهرت النتائج أن ممارسة المتابعة والتقييم لها علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية على انشاء المشروع ومعايير نجاحه، بالإضافة إلى ذلك أظهرت النتائج أن هناك علاقة قوية بين ممارسة المتابعة والتقييم على أداء الصحة والسلامة ونطاق المشروع (أنشطة ومخرجات وغايات وأهداف عامة، افتراضات ومؤشرات القياس ووسائل التحقق)، مما يعني أنه في البلدان النامية، ينبغي اعطاء ممارسة المتابعة والتقييم اهتماماً كبيراً كأدوات رئيسية لتحقيق نجاح المشروعات.

١٢.دراسة (جودة، ٢٠٢٠): عن رؤية مقترحة لتطوير المتابعة وتقويم الأداء في التعليم قبل الجامعي بمحافظة دمياط، حيث

٤. أكدت الدراسات على أهمية تنوع أساليب المتابعة سواء الكمية والنوعية وتحليل البيانات، وسرعة وصول التقارير الميدانية لاتخاذ القرار المناسب لزيادة قدرة البرنامج على تحقيق أهدافه دراسة (يوسف، ٢٠٠٤)، دراسة (سرور، ٢٠٠٧)، دراسة (ODonnell, & Galat, 2008)، دراسة (عقل، ٢٠١٥).

٥. أكدت الدراسات السابقة ضرورة المشاركة في الإعداد والتخطيط للمتابعة ووضع المؤشرات وتصميم نماذج قياس الإنجاز وتنظيم إجراءات اللازمة للتنفيذ، وتقديم المعونة الفنية للمستفيدين من البرامج، دراسة (يوسف، ٢٠٠٤)، دراسة (Mulama, Liguyani, & Musiega, 2014)، دراسة (عقل، ٢٠١٥)، دراسة (Kissi, Agyekum, Baiden, Tannor, Asamoah, & Andam, 2019)، دراسة (Hapazari Innocent, ٢٠١٩)، دراسة (Mleke, Obondi, & Dida, 2020).

٦. أكدت الدراسات السابقة بأن هناك مشكلات تواجه عملية المتابعة لضعف التنسيق بين عناصر المتابعة وإدارة المشاريع التنموية ومركزية الإدارة في إتخاذ قرارات المتابعة، عدم توفر وسائل الاتصال والتواصل الفعال مع الجهاز الفني، عدم نشر نتائج المتابعة للاستفادة منها، نقص الامكانيات المادية المخصصة للمتابعة، عدم وجود جهاز وظيفي مدرب للقيام بأعمال المتابعة أن دراسة (مكاوي، ٢٠٠٣)، دراسة (يوسف، ٢٠٠٤): دراسة (ODonnell, & Galat, ٢٠٠٨)، دراسة (إبراهيم، ٢٠١١) دراسة (الحاج، ٢٠١٤).

أوجه الاستفادة والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تختلف الدراسة الراهنة عن الدراسات السابقة أن الدراسات السابقة تناولت المشاريع والبرامج على اختلاف أنواعها سواء كانت اقتصادية أو تعليمية، كما أن أغلب الدراسات اعتمدت على المتابعة والتقييم واعتبرت خطوة واحدة من خطوات التخطيط للمشروعات والبرامج أما الدراسة الحالية فقد ركزت على المشروعات التنموية غير المستردة التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للأسر المحرومة في قطاع غزة كما أن الدراسة الحالية تركز على عملية

المشروع، بما في ذلك إعادة تقييم المخاطر، وتدقيق المخاطر، وتحليل احتياطات الطوارئ، واجتماعات حالة المخاطر، كانت مرتبطة بشكل كبير وإيجابي بإنشاء المشروع ونجاحه. تحليل الدراسات السابقة:

١. أظهرت العديد من الدراسات أن هناك صعوبات تواجه المشاريع التنموية لتحقيق التمكين الاقتصادي في فلسطين، الأوضاع الاقتصادية والسياسية الصعبة، وغياب الممارسات الديمقراطية، وعدم توافر كوادر مؤهلة، عدم وجود قواعد بيانات كافية عن الدعم المقدم، ضعف الموارد وكفائتها، ضعف التنسيق والموائمة بين الاحتياجات والمتطلبات التنموية، ضعف الرقابة والمتابعة لتنفيذ البرامج التنموية مثل دراسة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٨)، دراسة (إبراهيم، ٢٠١١)، دراسة (الحاج، ٢٠١٤)، دراسة (عقل، ٢٠١٥)، دراسة (Hapazari Innocent, ٢٠١٩).

٢. أكدت معظم الدراسات السابقة على أهمية عملية المتابعة كخطوة من خطوات التخطيط للبرامج التنموية وتتبعها وقياسها وتقييم نتائجها في إنجاح المشروعات التنموية دراسة (Mulama, Liguyani, & Musiega, 2014)، دراسة (الحاج، ٢٠١٤)، دراسة (عقل، ٢٠١٥)، دراسة (Kissi, Agyekum, Baiden, Tannor, Asamoah, & Andam, 2019)، دراسة (Obondi, 2020).

٣. أكدت بعض الدراسات السابقة على أن هناك بعض المشكلات التي تواجه العنصر القائم بعملية المتابعة مثل (عدم وجود حوافز، عدم وجود فريق متكامل للعمل بهذا المجال، نقص التدريب، عدم الحصول على دورات متخصصة، عدم تزويد الإدارة بالعدد الكافي من الأخصائيين الاجتماعيين القائمين بالمتابعة الميدانية.) وتأثير ذلك في انجاح المشروعات التنموية دراسة (مكاوي، ٢٠٠٣)، دراسة (يوسف، ٢٠٠٤)، دراسة (ODonnell & Galat, 2008)، دراسة (إبراهيم، ٢٠١١)، دراسة (عقل، ٢٠١٥)، دراسة (Mleke, & Dida, 2020).

المتابعة فقط وتقسيم عملية المتابعة إلى داخلية وخارجية للمشروعات وتأثيرها على انجاح المشاريع.

ولقد استفادت الدراسة الحالية في المساهمة في صياغة مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، وتحديد أهداف الدراسة التي لم يسبق أن حددتها الدراسات السابقة، وتحديد مفاهيم الدراسة التي أمكن للباحثين الاستناد عليها في استخلاص محاور الدراسة الحالية للإجابة على تساؤلاتها، وتأكيد هذه الدراسات على ضرورة القيام بأبحاث ودراسات خاصة بعملية المتابعة لضرورة هذه العملية في تحقيق أهداف برنامج التمكين الاقتصادي وزيادة فاعليته في تمكين الأسر المحرومة.

ثانياً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

في ضوء ما سبق عرضة من تمهيد لمشكلة الدراسة واستعراض الباحثين للدراسات المتصلة ببرامج التمكين الاقتصادي والمتابعة للمشروعات التنموية والإنسانية، حيث يتضح لنا ضرورة العمل على متابعة أداء الأخصائيين الاجتماعيين في تقديم خدمات برنامج التمكين الاقتصادي بوزارة التنمية الاجتماعية لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسر الفلسطينية بقطاع غزة التي تعاني من الفقر وضعف الموارد الأساسية نتيجة الحصار الاقتصادي، وبناء عليه يمكن لنا صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:

ما واقع متابعة الأخصائيين الاجتماعيين لخدمات برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة وسبل تطويرها ؟ ويتفرع من التساؤل الرئيس عدة اسئلة فرعية:

١. ما واقع المتابعة الداخلية للأخصائيين الاجتماعيين لخدمات برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة؟
٢. ما واقع المتابعة الخارجية للأخصائيين الاجتماعيين لخدمات برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة؟
٣. ما هي أكثر الوسائل فعالية في إجراء الأخصائيين الاجتماعيين لمتابعة خدمات برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة؟
٤. ما المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في متابعة خدمات برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة؟

٥. ما المقترحات التي تحسن من قدرة الأخصائيين الاجتماعيين بوزارة التنمية الاجتماعية على متابعة خدمات برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة؟

ثالثاً: أهمية الدراسة:

- تنبع أهمية الدراسة من ضرورة خدمات التمكين الاقتصادي في تحقيق التنمية المجتمعية في المجتمع الفلسطيني وتحسين أوضاع الأسر الفلسطينية بقطاع غزة وما تعانيه من مشكلات اقتصادية واجتماعية.
- قد تفيد نتائج الدراسة الإدارة العامة للتخطيط والتعاون الدولي بوزارة التنمية في مراجعة اجراءات المتابعة وصياغة سياسات جديدة تسهم في تحسين خدمات البرنامج وتحسين أدائه.
- قد تفيد نتائج الدراسة المهتمين بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية من باحثين ومؤسسات محلية ودولية في توجيه تمويلها لبرنامج التمكين الاقتصادي.
- محاولة سد القصور المعرفي في اثناء المكتبة الفلسطينية بدراسة عن خطوة مهمة من خطوات التخطيط الاجتماعي وهي المتابعة في إنجاح برامج ومشروعات التنمية الفلسطينية.
- قد تفيد نتائج الدراسة في لقاء الضوء على طبيعة الموارد البشرية والعمل على تنمية قدراتها في جمع البيانات وصياغة التقارير ومتابعة البرامج وفق الخطة المحددة لإنجاح أهداف البرنامج.

رابعاً: أهداف الدراسة:

١. التعرف على مستوى مشاركة الأخصائيين الاجتماعيين للمتابعة الداخلية (إعداد دليل خطة المتابعة، وضع مؤشرات قياسها، التأكد من وصول الخدمات لمستحقيها، تقديم الاستشارات والمعونة الفنية للأسر) لخدمات برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة.
٢. التعرف على مستوى مشاركة الأخصائيين الاجتماعيين للمتابعة الخارجية (إمداد إدارة البرنامج والجهات الداعمة بالمعلومات والتغذية الراجعة، والتأكد من جودة الأداء المهني لضمان الشفافية والمساءلة والنزاهة) لخدمات برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة.

٢٠٠٦ بهدف زيادة قدرة الأسر الفقيرة للخروج من الاعتمادية إلى الذاتية لتصبح قادرة على اشباع احتياجاتها وحل مشكلاتها، وتنفذ أنشطة البرنامج بواسطة الباحثين الاجتماعيين وبإشراف من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي".

٥. يعرف الأخصائيين الاجتماعيين في هذه الدراسة: "هم مجموعة من موظفي وزارة التنمية الاجتماعية حاصلين على مؤهل أكاديمي ذو صلة بالعمل الاجتماعي تم اعدادهم علمياً، وعملياً ليكونوا مسؤولين عن تقديم خدمات برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة بقطاع غزة".

سادساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

يتناول هذا الجزء إجراءات الدراسة التي قام بها الباحثون لتحقيق أهداف الدراسة ويتضمن:

أ. المنهج المستخدم: تم استخدام منهج دراسة الحالة والحالة هنا هي برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة بوزارة التنمية الاجتماعية بفلسطين.

ب. نوع الدراسة: دراسة وصفية تستهدف التعرف على واقع عملية متابعة خدمات برنامج التمكين الاقتصادي وسبل تطويرها.

ج. مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في برنامج التمكين الاقتصادي والحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة بمديريات وزارة التنمية الاجتماعية في قطاع غزة والبالغ عددهم (194) باحث وباحثة.

- تم تطبيق اداة الدراسة على جميع الأخصائيين واسترجع (150أخصائي اجتماعي) ممن استجابوا لأداة الاستبيان، حيث تم جمع البيانات في الفترة من 12/01/2022 حتى 26/01/2022.

د. أداة الدراسة: بعد الاطلاع على ادبيات الدراسة ونتائج الدراسات السابقة ذات الصلة أمكن للباحثين بناء أداة الاستبيان وصياغة فقراته لقياس واقع متابعة الأخصائيين الاجتماعيين لخدمات التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة وسبل تطويرها حيث تكون استبيان الدارسة من البيانات الاولى للأخصائيين بالإضافة إلى (32) فقرة موزعة تقيس واقع المتابعة لخدمات برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة.

١. إجراءات التأكد من صدق الأداة:

٣. تحديد اهم المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في متابعة خدمات برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة (معوقات خاصة بالأخصائيين الاجتماعيين، معوقات خاصة بإدارة البرنامج).

٤. تحديد أكثر الوسائل فاعلية في اجراء الأخصائيين الاجتماعيين لمتابعة برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة.

٥. محاولة التوصل لمقترحات تحسن من قدرة وزارة التنمية الاجتماعية على متابعة برنامج التمكين الاقتصادي.

خامساً: المصطلحات الإجرائية للدراسة:

١. تعريف المتابعة في هذه الدراسة بأنها: "مجموعة الاجراءات والأساليب (داخلية، وخارجية) التي ينفذها الأخصائيين الاجتماعيين بشكل دوري ومستمر بوزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية للوقوف على سير تنفيذ خدمات برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة وفق ما خطط له، ويتم قياسها من خلال أداة الدراسة التي أعدت لهذا الغرض".

٢. تعرف المتابعة الداخلية في هذه الدراسة بأنها: " كل ما يقوم به الأخصائيين الاجتماعيين من مشاركة في إعداد دليل خطة المتابعة ووضع لمؤشرات قياسها، والتأكد من وصول خدمات برنامج التمكين التابع لوزارة التنمية الاجتماعية لمستحقيها، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات والمعونة الفنية للأسر الفقيرة في كيفية استثمار هذه الخدمات والأنشطة في تغيير أوضاعهم للأفضل".

٣. تعرف المتابعة الخارجية في هذه الدراسة بأنها: " كل ما يقوم به الأخصائيين الاجتماعيين من أساليب لإمداد إدارة البرنامج والجهات الداعمة بالمعلومات والتغذية الراجعة حول مطابقة الموارد المستخدمة وكفاءتها في اشباع احتياجات المستفيدين، بالإضافة إلى التأكد من جودة الأداء المهني للقائمين على تنفيذ الخدمات لضمان الشفافية والمساءلة والنزاهة في وزارة التنمية الاجتماعية".

٤. يعرف برنامج التمكين الاقتصادي في هذه الدراسة بأنه: "ما تقدمه وزارة التنمية الاجتماعية في فلسطين من أنشطة ومشروعات اقتصادية وتموية ممولة من قبل جهات مختلفة أهمها البنك الإسلامي للتنمية، وجد منذ العام

- **الصدق البنائي:** يقيس صدق البناء مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان.

جدول رقم (1) معامل الارتباط بين درجة كل بعد من محاور (واقع مشاركة الأخصائيين في المتابعة والمعيقات التي تواجه تنفيذ خدمات التمكين الاقتصادي) والدرجة الكلية للاستبيان.

- **الصدق الظاهري للاستبيان:** قام الباحثون بعرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من (6) من المتخصصين، حيث أبدى المحكمين مجموعة من التوجهات ساهمت في إثراء أداة الدراسة سواء من حيث جوهر المفاهيم أو تلك المتعلقة بالتعديلات الظاهرية للفقرات، حيث قام الباحثون بالاستجابة لهذه التوجهات وإجراء التعديلات المطلوبة سواء من حيث الحذف أو التعديل في ضوء المقترحات المقدمة، لتستقر الأداة في صورتها النهائية من (30) فقرة.

معامل التجزئة النصفية	معامل الفا كرونباخ	عدد الفقرات		
0.843	0.883	9	واقع مشاركة الأخصائيين الاجتماعيين في المتابعة الداخلية	١.
0.922	0.874	9	برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة التي تنتهجها وزارة التنمية الاجتماعية.	٢.
0.7	0.93	18	واقع مشاركة الأخصائيين الاجتماعيين في عملية المتابعة لخدمات برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة التي تنتهجها وزارة التنمية الاجتماعية	٣.
0.948	0.7	6	معيقات تعود للأخصائي الاجتماعي	٤.
0.774	0.737	6	معيقات تعود لإدارة التمكين الاقتصادي	٥.
0.837	0.808	12	معيقات متابعة خدمات التمكين الاقتصادي	
0.931	0.887	30	اجمالي المحاور	

٢. **ثبات الأداة:** وللتحقق من ثبات الاستبيان قام الباحثون بحساب معامل ألفا كرونباخ وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول رقم (2).

٣. **جدول (2) احصائيات الموثوقية لقياس ثبات الاستبيان.**

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha \leq 0.05$.

ويبين جدول رقم (1) أن جميع معاملات الارتباط في جميع أبعاد الاستبيان دالة إحصائياً عند مستوي معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر جميع أبعاد الاستبيان صادقه لما وضع لقياسه.

الارتباط إحصائياً دلالة	القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط	معامل الارتباط بين درجة كل بعد من محور الدرجة الكلية للاستبانة	* دال عند مستوي
	0.000	.776**	واقع متابعة الأخصائيين المتابعة الداخلية	١.
	0.000	.779**	الاجتماعيين لخدمات برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة المتابعة الخارجية	٢.
	0.001	.531**	واقع مشاركة الأخصائيين الاجتماعيين في عملية المتابعة لخدمات برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة التي تنتهجها وزارة التنمية الاجتماعية	٣.
	0.001	.544**	معوقات عملية المتابعة لخدمات معوقات تعود للأخصائي الاجتماعي	٤.
	0.000	.820**	التمكين الاقتصادي بوزارة التنمية الاجتماعية معوقات تعود لإدارة البرنامج	٥.
	0.000	.611**	معوقات عملية المتابعة لخدمات التمكين الاقتصادي بوزارة التنمية الاجتماعية	

 $\alpha \leq 0.05$

٢- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.

٣- معامل ارتباط بيرسون (قياس درجة الارتباط: وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة، والعلاقة بين المتغيرات).

٤- اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

سابعاً: عرض جداول الدراسة ومناقشتها:

(أ) الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية:
جدول (٣) احصائيات لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية

يتضح من النتائج الجدول السابق بأن قيمة معامل الثبات الكلي للاستبيان كان مرتفع وتشير هذه النتائج إلى صلاحية الاستبيان للتطبيق ويكون الباحثون قد تأكدوا من صدق وثبات الاستبيان للدراسة وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة.

هـ. المعالجات الإحصائية:

واتساقاً مع طبيعة البحث والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها استخدم الباحثين برنامج التحليل (SPSS) في تفرغ وتحليل الاستبيان واستخراج النتائج وفقاً للمعاملات الاحصائية التالية.

١- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة.

م	المتغيرات	التكرار	النسبة
	(أ) النوع الاجتماعي		
١	انثى	82	54.7
٢	ذكر	68	45.3
	المجموع	150	%100.0
	فترات العمر		
١	22 إلى أقل من 32 سنة	25	16.7
٢	32 إلى أقل من 42 سنة	80	53.3
٣	42 إلى أقل من 52 سنة	41	27.3
٤	52 إلى أقل من 60 سنة	4	2.7

المجموع			150	100.0%
الحالة التعليمية				
١	دبلوم متوسط	5	3.3	
٢	بكالوريوس/ليسانس	134	89.3	
٣	ماجستير	11	7.3	
المجموع			150	100.0%
سنوات الخبرة				
١	أقل من ٥ سنوات	43	28.7	
٢	من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات	22	14.7	
٣	من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنوات	55	36.7	
٤	من ١٥ سنة فأكثر	30	20.0	
المجموع			150	100.0%
الحصول على دورات تدريبية				
١	لا	110	73.3	
٢	نعم	40	26.7	
المجموع			150	100.0%
موضوعات الدورات التدريبية للأخصائيين				
١	تقدير احتياجات وتحديد أولويات المستفيدين	18	45.0	
٢	التخطيط لبرامج ومشروعات	6	15.0	
٣	متابعة وتقييم مشروعات	2	5.0	
٤	إدارة برامج ومشروعات	10	25.0	
٥	تقدير احتياجات وتحديد أولويات المستفيدين والتخطيط لبرامج ومشروعات	4	10.0	
المجموع			40	100.0%

يتضح من نتائج الجدول السابق ما يلي:

كبيرة في فترة الانقسام لتغطية الشواغر الناتجة عن استكاف بعض الموظفين بالوزارة مما جعل عدد كبير جداً من الأخصائيين الاجتماعيين بمراحل عمرية متقاربة.

كما تبين أن 89.3% حالتهم التعليمية بكالوريوس، 7.3% ماجستير، 3.3% دبلوم متوسط. وقد يرجع إلى التركيز على البكالوريوس كمفتاح لقبول التوظيف في وزارة التنمية الاجتماعية.

- أن 45.3% من الذكور، بينما 54.7% من الإناث وقد يرجع ذلك إلى ازدياد عدد الخريجات في تخصص الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع قياساً بأعداد الذكور، وبالتالي تكون فرصتهن في التوظيف أكبر.

- كما تبين أن 53.3% اعمارهم من 32 إلى أقل من 42 سنة، 27.3% من 42 إلى أقل من 25 سنة، 16.7% من 25 إلى أقل من 32 سنة، 2.7% من 32 إلى أقل من 52 سنة. وقد يرجع ذلك لاعتماد تعيينات

- كما يتضح أن 45% من الذين تلقوا دورات في تقدير احتياجات وتحديد أولويات المستفيدين، 25% إدارة برامج ومشروعات، 15% التخطيط لبرامج ومشروعات، 5% متابعة وتقييم مشروعات، مما يدل على ضعف اهتمام إدارة البرنامج بتنفيذ المتابعة وتأهيل الأخصائيين وتطوير أدائهم المهني في متابعة أنشطة البرنامج والتحقق من تنفيذها وفق ما خطط له وتحقيق، ويمكن أن نعزي ذلك إلى أن متابعة المشاريع تتم من خلال الجهات الممولة أو الجهات المشرفة على هذه المشاريع.
- جدول (4) ترتيب الأساليب حسب الأكثر استخداماً لمتابعة خدمات برنامج التمكين الاقتصادي
- كما يتضح أن 36.7% خبرتهم من 10 إلى أقل من 15 سنوات، 14.7% من 5 إلى أقل من 10 سنوات، 28.7% أقل من 5 سنوات، 20% من 15 سنة فأكثر، ويدل ذلك على أن الأخصائيين الاجتماعيين بوزارة التنمية لديهم مدة كبيرة من العمل أكسبتهم خبرة عملية مع الأسر الفقيرة.
- يتضح أيضاً أن 73.3% من الأخصائيين الاجتماعيين لم يحصلوا على دورات لتقديم ومتابعة خدمات برنامج التمكين الاقتصادي، 26.7% حصلوا على دورات، وقد يرجع ذلك إلى إهتمام الوزارة ببرامج الإعانات النقدية والعينية على حساب متابعة مشروعات برنامج التمكين الاقتصادي، نظراً لنسب الفقر المرتفعة والعدد الكبير من طالبي الخدمات الإغاثية.

الرقم	العبارة	النسبة	الترتيب
١.	(التقارير ¼ سنوية والنصف سنوية والسنوية)	64.4%	4
٢.	تحليل مضمون التقارير	67.1%	2
٣.	الزيارات الميدانية	33.9%	7
٤.	المقابلات	34.3%	6
٥.	الاستفتاءات واستطلاعات الرأي	73.2%	1
٦.	الاتصالات الهاتفية	60.0%	5
٧.	الملاحظة	67.0%	3

- يتضح من جدول (4) أن ترتيب أساليب المتابعة الأكثر استخداماً لخدمات برنامج التمكين الاقتصادي جاءت في الترتيب الأول الاستفتاءات واستطلاعات الرأي بنسبة 73.2%، تلتها تحليل مضمون التقارير بنسبة 67.1%، فيما كانت أدنى أساليب المتابعة استخداماً الزيارات الميدانية بنسبة 33.9%، تليها المقابلات بنسبة 34.3%، وقد يرجع ذلك إلى ضعف توفر وسائل الاتصال والتواصل بين الأخصائيين والأسر الفقيرة وإدارة البرنامج مثل
- التواصل الإلكتروني، وتوفير وسائل الاتصال الهاتفي، وضعف توفير وسائل مواصلات دائمة لكل مديرية تسهل مهمة الأخصائيين للوصول للأسر الفقيرة وإجراء الزيارات الميدانية، بالإضافة إلى ازدحام المراجعين والأعمال المكتبية للأخصائيين تقلل من عمل المقابلات المهنية مع الأسر.
- جدول (5) واقع المتابعة الداخلية لخدمات برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة بقطاع غزة.

الفقرة	المحور الأول: المتابعة الداخلية	نعم		لا		الوزن النسبي %
		العدد	%	العدد	%	
1	شاركت في مرحلة الإعداد والتخطيط لخدمات برنامج التمكين الاقتصادي.	21	14.0	129	86.0	57.00

2	ساهمت في وضع مؤشرات ترشيح الأسر المستهدفة من خدمات برنامج التمكين حسب امكانيات الأسر.	62	41.3	88	58.7	1.41	70.67
3	تابعت إجراءات وصول خدمات التمكين الاقتصادي للفئات المستهدفة وفق خطة المشروع المقدم.	53	35.3	97	64.7	1.35	67.67
4	شاركت في إعداد دليل لتنفيذ خطة المتابعة لخدمات التمكين بالاشتراك مع الزملاء	21	14.0	129	86.0	1.14	57.00
5	حصلت على دورة تدريبية أهلتي للقيام بعملية المتابعة لخدمات التمكين الاقتصادي	31	20.7	119	79.3	1.2	60.33
٦	أقوم بعملية المتابعة بشكل دوري ومستمر طوال فترة المشروع.	44	29.3	106	70.7	1.29	64.67
٧	أقدم المعونة والاستشارات الفنية أثناء عملية المتابعة للأسر المستفيدة من خدمات التمكين الاقتصادي.	68	45.3	82	54.7	1.45	72.67
٨	شاركت في إعداد وبناء النماذج الملائمة لقياس مدى الإنجاز في مختلف المشاريع التي قمت بمتابعتها	21	14.0	129	86.0	1.14	57.00
٩	أعد التقارير لإنجازات المشروع ومدى توافقها مع مرحلة التنفيذ والوقوف على جوانب القوة والضعف	38	25.3	112	74.7	1.25	62.67
اجمالي المحور الاول: المتابعة الداخلية		26.6%	73.4%	1.27	63.30		

بعملية المتابعة لخدمات التمكين الاقتصادي) بوزن نسبي بلغ 60.33%، وفي الترتيب السابع والثامن والأخير (شاركت في مرحلة الإعداد والتخطيط لخدمات برنامج التمكين الاقتصادي)، (شاركت في إعداد وبناء النماذج الملائمة لقياس مدى الإنجاز في مختلف المشاريع التي قمت بمتابعتها)، (شاركت في إعداد دليل لتنفيذ خطة المتابعة لخدمات التمكين بالاشتراك مع الزملاء) بوزن نسبي 57%.

وتحليل نتائج الجدول السابق نجد أن انخفاض واقع المتابعة الداخلية يرجع لتدني مشاركة الأخصائيين في الإعداد والتخطيط ووضع دليل تنفيذ المتابعة، وتحديد ابعاد الاستحقاق للأسر الفقيرة، وتقديم الاستشارات الفنية، وإعداد نماذج القياس لمختلف المشاريع التنموية بالإضافة إلى ضعف عمليات تأهيل الأخصائيين وتدريبهم على كتابة التقارير وإيصالها في التوقيت المناسب لاتخاذ القرارات، ويعزو الباحثون ذلك إلى تفرد إدارة برنامج التمكين الاقتصادي وعدم اشراك الأخصائيين الاجتماعيين في خطة المتابعة ومؤشراتها، واقتصار دورهم على ترشيح الفئة المستهدفة دون التأكد

يتضح من جدول رقم (5) أن الوزن النسبي لإجمالي محور المتابعة الداخلية بلغ 63.3% وبمتوسط أوزان مرجح بلغ (1.27)، وهو مستوى منخفض، وكانت ترتيب فقرات محور المتابعة الداخلية على النحو التالي: في الترتيب الأول (أقدم المعونة والاستشارات الفنية أثناء عملية المتابعة للأسر المستفيدة من خدمات التمكين الاقتصادي) بوزن نسبي بلغ 72.67%، وفي الترتيب الثاني (ساهمت في وضع مؤشرات ترشيح الأسر المستهدفة من خدمات برنامج التمكين حسب امكانيات الأسر) بوزن نسبي بلغ 70.67%، وفي الترتيب الثالث (تابعت إجراءات وصول خدمات التمكين الاقتصادي للفئات المستهدفة وفق خطة المشروع المقدم) بوزن نسبي بلغ 67.67%، وفي الترتيب

الرابع (أقوم بعملية المتابعة بشكل دوري ومستمر طوال فترة حياة المشروع). بوزن نسبي بلغ 64.6% وفي الترتيب الخامس (أعد التقارير لإنجازات أنشطة المشروع ومدى توافقها مع مرحلة التنفيذ والوقوف على جوانب القوة والضعف) بوزن نسبي بلغ 62.67% وفي الترتيب السادس (حصلت على دورة تدريبية أهلتي للقيام

دراسة (Andam, 2019)، دراسة (Mleke, & Dida, 2020)، دراسة (Obondi, 2020) والتي أكدت على ضرورة مشاركة الأخصائيين في الأعداد والتخطيط للمتابعة ووضع المؤشرات وتصميم نماذج قياس الانجاز وتنظيم اجراءات اللازمة للتنفيذ، وتقديم المعونة الفنية للمستفيدين من البرامج التتموية.

من احقيتها في الخدمة، مما يؤثر على ضعف قدرة الأخصائيين على متابعة الحالات التي تم تقديم خدمات التمكين وضعف تقويم تلك الخدمة ويتفق ذلك مع دراسة كل من دراسة (يوسف، ٢٠٠٤)، دراسة (Mulama, Liguyani, & Musiega, 2014)، دراسة (الحاج، ٢٠١٤)، دراسة (عقل، ٢٠١٥)، دراسة (Kissi,)

الفقرة	المحور الثاني: المتابعة الخارجية	نعم		لا		الوزن النسبي %
		العدد	%	العدد	%	
1	شاركت في الكشف عن مطابقة الموارد وكفايتها لتحقيق أهداف برنامج التمكين الاقتصادي بالجودة العالية للأسر المستهدفة.	42	28.0	108	72.0	64.00
2	شاركت في التحقق من جودة الأداء المهني للقائمين على تقديم خدمات برنامج التمكين الاقتصادي وتحقيق أهداف البرنامج	28	18.7	122	81.3	59.33
3	تابعت ما إذا قدمت خدمات التمكين الاقتصادي، وفق الجدول الزمني المحدد للتنفيذ.	34	22.7	116	77.3	61.33
4	قمت بإمداد الادارات المعنية بالمعلومات في الوقت المحدد عن عملية تنفيذ المشروع لإتاحة الفرصة لاتخاذ قرارات سريعة لزيادة فعالية وكفاءة المشروع.	40	26.7	110	73.3	63.33
5	يشاركني اثناء عملية المتابعة الميدانية مندوب عن الوزارة والممول للمشروع.	29	19.3	121	80.7	59.67
٦	نستخدم أسلوب الحوار والمناقشة مع الفئات المستفيدة من خدمات التمكين الاقتصادي.	90	60.0	60	40.0	80.00
٧	أقدم الرأي المهني لتصويب أي انحراف أو خلل في عملية التنفيذ لإدارة برنامج التمكين.	83	55.3	67	44.7	77.67
٨	تقديم التغذية الراجعة لمدراء المشاريع ضمن متطلبات المتابعة والتقييم.	59	39.3	91	60.7	69.67
٩	إجراء زيارات المتابعة الميدانية المنتظمة لضم أن الشفافية/المساءلة/والنزاهة.	88	58.7	62	41.3	79.33
المحور الثاني: المتابعة الخارجية			36.5		63.5	68.26

Agyekum, Baiden, Tannor, Asamoah, &

يتضح من جدول رقم (6) أن الوزن النسبي لإجمالي محور المتابعة الخارجية للأخصائيين بلغ 68.26% وبمتوسط أوزان مرجح بلغ

جدول (6) واقع المتابعة الخارجية لخدمات برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة بقطاع غزة

الباحثون أن انخفاض واقع المتابعة الخارجية للأخصائيين يرجع لتدني مشاركة الأخصائيين في التحقق من جودة الأداء المهني والمتابعة الميدانية، وعدم اطلاع الأخصائيين على الجدول الزمني المحدد لتنفيذ المشاريع والتأكد من أن هذه الخدمات وصلت لمستحقيها، كما يرى الباحثون أن ضعف إمداد الإدارات المعنية بالمعلومات الملائمة في الوقت المحدد من خلال التقارير المكتبية الناتجة عن الزيارات الميدانية للأخصائيين يؤثر بشكل سلبي على اتخاذ قرارات سريعة لزيادة فعالية وكفاءة البرنامج في تحقيق أهدافه. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (يوسف، ٢٠٠٤) والتي أكدت على أن التقارير والمتابعة الميدانية لها دور في توفير الخدمات المتنوعة للأسر، وتطوير الخدمات النوعية وتنسيقها، كما اتفقت دراسة (ODonnell, & Galat, 2008)، ودراسة (الحاج ٢٠١٤) أن ضعف المتابعة الميدانية تؤثر في عملية التقييم واتخاذ القرار للمستقبلي. كما اتفقت دراسة (Mulama, Liguyani, & Musiega, 2014)، المساواة التنافسية لها تأثير إيجابي على أداء مشاريع التنمية وتقديم التغذية الراجعة لأصحاب المصلحة، دراسة (إبراهيم ٢٠١١) أن معوقات التمكين تتمثل في غياب الممارسات الديمقراطية، كما اتفقت دراسة (Mleke, & Dida, 2020) أن أنظمة المتابعة تفتقر إلى آلية الإبلاغ المبكر لتقديم المشاريع.

جدول (7) الوسط الحسابي والوزن النسبي لمحور المعوقات التي تعود للباحثين الاجتماعيين لمتابعة لخدمات التمكين الاقتصادي.

(1.37)، وهو مستوى منخفض، وكانت ترتيب فقرات محور المتابعة الخارجية على النحو التالي: في الترتيب الأول (نستخدم أسلوب الحوار والمناقشة مع الفئات المستفيدة من خدمات التمكين الاقتصادي). بوزن نسبي بلغ 80%، وفي الترتيب الثاني (إجراء زيارات المتابعة الميدانية المنتظمة لضم أن الشفافية/المساءلة/النزاهة). بوزن نسبي بلغ 79.33%، وفي الترتيب الثالث (أقدم الرأي المهني لتصويب أي انحراف أو خلل في عملية التنفيذ لإدارة برنامج التمكين) بوزن نسبي بلغ 77.67%، وفي الترتيب الرابع (تقديم التغذية الراجعة لمدراء المشاريع ضمن متطلبات المتابعة والتقييم) بوزن نسبي بلغ 69.67%، وفي الترتيب الخامس (شاركت في الكشف عن مطابقة الموارد وكفائتها لتحقيق أهداف برنامج التمكين الاقتصادي بالجودة العالية للأسر المستهدفة). بوزن نسبي بلغ 64%، وفي الترتيب السادس (قمت بإمداد الإدارات المعنية بالمعلومات الملائمة في الوقت المحدد عن عملية تنفيذ المشروع لإتاحة الفرصة لاتخاذ قرارات سريعة لزيادة فعالية وكفاءة المشروع) بوزن نسبي بلغ 63.33% في الترتيب السابع (تابعت ما اذا قدمت خدمات التمكين الاقتصادي، وفق الجدول الزمني المحدد للتنفيذ) بوزن نسبي 61.3 % ، في الترتيب الثامن (يشاركني اثناء عملية المتابعة الميدانية مندوب عن الوزارة والممول للمشروع) بوزن نسبي 59.67%، في الترتيب التاسع والآخر (شاركت في التحقق من جودة الأداء المهني للقائمين على تقديم خدمات برنامج التمكين الاقتصادي وتحقيق أهداف البرنامج) بوزن نسبي 59.33%، ويرى

الفقرة	المعوقات التي تعود للأخصائيين الاجتماعيين لمتابعة خدمات التمكين الاقتصادي	نعم		لا		الوزن النسبي %
		العدد	%	العدد	%	
1	كثرة الاعباء التي يتحملها الأخصائي في تقديم خدمات البرنامج الوطني للحماية الاجتماعية.	131	87.3	19	12.7	1.87
2	نقص الخبرات الفنية للأخصائيين الاجتماعيين في متابعة أنشطة برنامج التمكين الاقتصادي.	110	73.3	40	26.7	1.73
3	اقتصاد دور الأخصائي على ترشيح أسماء الفئات المستهدفة للحصول على خدمات برنامج التمكين.	130	86.7	20	13.3	1.87
4	عدم صرف بذلات أحوافز تشجع الأخصائيين على المتابعة الميدانية لخدمات برنامج التمكين.	130	86.7	20	13.3	1.87

من رقم (7) الوزن لإجمالي معوقات المتابعة	5	عدم وجود تغذية راجعة من إدارة البرنامج لمن حصلوا على خدمات التمكين وفق مستند رسمي.						يوضح جدول أن النسبي محور عملية
	٦	ضعف وسائل التواصل بين الأخصائيين والفئات التي استفادت من خدمات التمكين الاقتصادي						
	المحور الأول: المعوقات التي تعود للأخصائيين الاجتماعيين لمتابعة خدمات التمكين الاقتصادي							
	126	84.0	24	16.0	1.84	92.00		
	122	81.3	28	18.7	1.81	90.67		
	% 83.2		%16.80		1.83	91.61		

يتضح
جدول
أن
النسبي
محور
عملية

تشمل الهيكل التنظيمي للوزارة الذي تأثر بشكل كبير بسياسة الانقسام وزدواجية السلطة والصلاحيات داخل الوزارة، بالإضافة إلى توقف عدد كبير من الأخصائيين عن عملهم في الوزارة بقرارات سياسية مما زاد من كثرة الأعباء على الأخصائيين الحاليين، وما أكدته الدراسة الحالية في جدول (4) من نقص فرص الحصول على دورات تدريبية للأخصائيين في متابعة البرامج والمشروعات من قبل الوزارة، وعدم تزويد الأخصائيين بوسائل الاتصال المجانية وتوفير وسيلة مواصلات دائمة في مكان العمل لإجراء المتابعات الميدانية، بالإضافة إلى عدم تقديم الحوافز المادية والمعنوية، وما أظهرته الدراسة الحالية في جدول (5) من ضعف مشاركة الأخصائيين في المشاركة والأعداد للبرامج والتخطيط لعملية المتابعة، وكما بينه الجدول رقم (6) من ضعف وصول التقارير في توقيتها المناسب مما يؤثر على عملية اتخاذ القرار وتوفير تغذية راجعة للأخصائيين وتزويدهم بجوانب القوة والضعف لخدمات البرنامج، ويتفق ذلك مع دراسة كل من (مكاوي، ٢٠٠٣) والتي بينت أن المشكلات المرتبطة بالعنصر البشري القائم بالمتابعة وتمثلت في، عدم وجود حوافز، عدم وجود فريق متكامل للعمل بهذا المجال، عدم الحصول على دورات متخصصة، ضعف وسائل النقل، كما اتفقت دراسة (يوسف، ٢٠٠٤): أوضحت عدم تزويد الإدارة بالعدد الكافي من الأخصائيين الاجتماعيين القائمين بالمتابعة، عدم وجود قنوات اتصال مع الأجهزة الأخرى، عدم وجود الوقت الكافي لدى العاملين للقيام بكتابة التقارير كما اتفقت دراسة (ODonnell, & Galat، 2008) التي توصلت أن أغلب المؤسسات احتفظت بنتائج التقييم والمتابعة في مؤسساتها مما يحد من التغذية الراجعة لإدارة المشروعات الأخرى المنفذة للاستفادة منها في تقديم الارشادات في تحديد معايير نجاح المشاريع الحالية والمستقبلية، كما اتفقت دراسة)

لخدمات التمكين الاقتصادي بوزارة التنمية الاجتماعي التي تعود للأخصائي الاجتماعي: بلغ 91.61% وبمتوسط أوزان مرجح بلغ (1.83)، وهو مستوى مرتفع جداً، وكانت ترتيب فقرات محور معوقات عملية المتابعة لخدمات التمكين الاقتصادي التي تعود للأخصائي الاجتماعي على النحو التالي: في الترتيب الأول (كثرة الأعباء التي يتحملها الأخصائي الاجتماعي في تقديم خدمات البرنامج الوطني للحماية الاجتماعية). بوزن نسبي بلغ 93.67%، وفي الترتيب الثاني (اقتصار دور الأخصائي على ترشيح أسماء الفئات المستهدفة للحصول على خدمات برنامج التمكين الاقتصادي) بوزن نسبي بلغ 93.33%، وفي الترتيب الثاني مكرر (عدم صرف بدلات أو حوافز تشجع الأخصائيين على المتابعة الميدانية لخدمات برنامج التمكين الاقتصادي) بوزن نسبي بلغ 93.33%، وفي الترتيب الرابع (عدم وجود تغذية راجعة من إدارة البرنامج ببيانات من حصلوا على خدمات التمكين وفق مستند رسمي) بوزن نسبي بلغ 92% وفي الترتيب الخامس (ضعف وسائل التواصل بين الأخصائيين والفئات التي استفادت من خدمات التمكين الاقتصادي) بوزن نسبي بلغ 90.67% وفي الترتيب السادس (نقص الخبرات الفنية للأخصائيين الاجتماعيين في متابعة أنشطة برنامج التمكين الاقتصادي) بوزن نسبي بلغ 86.67%.

وبتحليل نتائج الجدول السابق نجد أن المعوقات الراجعة للأخصائي الاجتماعي مرتفعة جداً في متابعة خدمات برنامج التمكين الاقتصادي ناتجة عن كثرة الأعباء، وضعف وسائل التواصل بين الباحثين، بالإضافة إلى اقتصار دور الأخصائي على ترشيح أسماء الفئات المستهدفة، وعدم وجود تغذية راجعة من إدارة البرنامج لبيانات المستفيدين من الخدمة.

ويرجع الباحثين ذلك إلى ما تمر به وزارة التنمية الاجتماعية من ظروف إدارية صعبة لا تقتصر على إدارة البرنامج فحسب بل

وجود قواعد بيانات ومعلومات كافية عن المشروعات الصغيرة، وعدم وجود معلومات تنبيه مبكر حول حالة المشروع، بالإضافة إلى ضعف تبادل المعلومات بين أصحاب المصلحة يؤثر على نجاح المشروع.

إبراهيم ٢٠١١) أن عدم توافر كوادر بشرية مؤهلة للعمل لخدمات التمكين يؤثر على قدرة البرنامج على تحقيق أهدافه، دراسة (عقل، ٢٠١٥): أظهرت ضرورة إخضاع القائمين على برنامج التمكين لبرامج تدريبية لبناء قدراتهم وإعادة تأهيلهم، لدعم المشاريع الناجحة،

كما

اتفقت
دراسة

جدول

(8)

الفرقة	المحور الثاني: معوقات تعود لإدارة برنامج التمكين الاقتصادي في الوزارة	نعم		لا		الوزن النسبي %	الوزن النسبي %
		العدد	%	العدد	%		
1	ضعف التنسيق بين إدارة برنامج التمكين الاقتصادي والمديريات المسؤولة عن الأخصائيين.	12 3	82.0	27	18.0	1.82	91.00
2	انفراد الإدارة المسؤولة عن خدمات برنامج التمكين باختيار الفئات المستفيدة واستلامهم للمشروع دون علم الأخصائي المسؤول عن ملف الأسرة	10 7	71.3	43	28.7	1.71	85.67
3	عدم توفر قسم لمتابعة أنشطة وخدمات برنامج التمكين الاقتصادي داخل المديريات التابعة للوزارة	10 5	70.0	45	30.0	1.70	85.00
4	مركزية متابعة المشروع واقتصارها على إدارة البرنامج.	12 5	83.3	25	16.7	1.83	91.67
5	عدم اشراك الأخصائيين بالتخطيط لدورة حياة المشروع واليات المتابعة المطلوبة.	13 4	89.3	16	10.7	1.89	94.67
٦	ضعف فرص تدريب الأخصائيين على اجراء المتابعة ووضع النماذج الخاصة بها لنجاح خدمات برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة.	13 8	92.0	12	8.0	1.92	96.00
المحور الثاني: معوقات إدارة برنامج التمكين الاقتصادي		81.3 %		18.7 %		1.81	90.67

المعوقات التي تعود لإدارة برنامج التمكين الاقتصادي في الوزارة

(Mleke, & Dida, 2020)، دراسة (إبراهيم، ٢٠١١) أن عدم

خدمات برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة. بوزن نسبي بلغ 96%، وفي الترتيب الثاني (عدم اشراك الأخصائيين بالتخطيط لدورة حياة المشروع المقدم للأسر الفقيرة واليات المتابعة المطلوبة). بوزن نسبي بلغ 94.67%، وفي الترتيب الثالث (مركزية متابعة المشروع واقتصارها على إدارة البرنامج) بوزن نسبي بلغ 91.67%، وفي الترتيب الرابع (ضعف التنسيق بين إدارة برنامج التمكين الاقتصادي والمديريات المسؤولة عن الأخصائيين) بوزن نسبي بلغ 91% وفي الترتيب الخامس (انفراد الإدارة المسؤولة عن

يتضح من جدول رقم (8) أن الوزن النسبي لإجمالي محور معوقات عملية المتابعة لخدمات التمكين الاقتصادي بوزارة التنمية الاجتماعي التي تعود لإدارة برنامج التمكين الاقتصادي: بلغ 90.67% وبمتوسط أوزان مرجح بلغ (1.81)، وهو مستوى مرتفع جداً، وكانت ترتيب فقرات محور معوقات عملية المتابعة لخدمات التمكين الاقتصادي التي تعود لإدارة برنامج التمكين الاقتصادي على النحو التالي: في الترتيب الأول (ضعف فرص تدريب الأخصائيين على اجراء المتابعة ووضع النماذج الخاصة بها لنجاح

خدمات برنامج التمكين باختيار الفئات المستفيدة واستلامهم للمشروع دون علم الأخصائي المسؤول عن ملف الأسرة.) بوزن نسبي بلغ 86.67% وفي الترتيب السادس (عدم توفر قسم لمتابعة أنشطة وخدمات برنامج التمكين الاقتصادي داخل المديرية التابعة للوزارة) بوزن نسبي بلغ 85%. **وبتحليل نتائج الجدول السابق** نجد أن هناك معوقات مرتفعة جدا في متابعة خدمات برنامج التمكين الاقتصادي التي تعود لإدارة البرنامج ناتجة عن ضعف فرص تدريب الأخصائيين، وعدم اشراكهم في التخطيط لدورة حياة المشروع واليات المتابعة المطلوبة، بالإضافة إلى مركزية إدارة متابعة المشروع، وضعف التنسيق بين إدارة برنامج والمديريات المسؤولة عن الأخصائيين، وانفراد الإدارة باختيار الفئات المستفيدة واستلامهم للمشروع دون علم الباحث المسؤول عن ملف الأسرة، عدم توفر قسم لمتابعة أنشطة وخدمات برنامج التمكين الاقتصادي داخل المديرية التابعة للوزارة، **ويرجع الباحثين** ذلك إلى تهيمش إدارة البرنامج لعنصر المتابعة في تحقيق جودة الأداء المهني للعاملين من خلال زيادة المعارف العلمية والفنية في القيام بالمتابعة، وعدم تفويض المهام للأخصائيين في تطبيق اجراءات المتابعة وفق مؤشرات مشتركة ومحددة من قبل الأخصائيين وإدارة البرنامج، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الادارات المعنية بالمتابعة لخدمات برنامج التمكين الاقتصادي بوزارة التنمية الاجتماعية، ويتفق ذلك مع دراسة كل من دراسة (مكاوي، ٢٠٠٣) أن عدم وجود فريق متكامل للعمل في مجال المتابعة، ونقص تدريب الأخصائيين، وتحكم الجهات الادارية في عمليات المتابعة يحد من نجاح برنامج التمكين، كما اتفقت مع دراسة (يوسف، ٢٠٠٤) أن عدم وجود قنوات اتصال مع الأجهزة الأخرى يؤثر على نجاح البرنامج. كما اتفقت مع دراسة (عقل، ٢٠١٥) أن إخضاع القائمين على البرامج تدريبية لبناء قدراتهم وإعادة تأهيلهم بأسلوب علمي يساهم في تحقيق الكفاءة والفاعلية في تحقيق أهدافه، كما اتفقت مع دراسة (Kissi, Agyekum, Baiden,) (Tannor, Asamoah, & Andam, 2019) ينبغي اعطاء ممارسة المتابعة والتقييم اهتماما كبيرا كأدوات رئيسية تحقق نجاح المشروعات.

تاسعاً: النتائج العامة:

بعد أن عرض الباحثين نتائج البحث الميدانية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نلخصها في الآتي:

١. نتائج البيانات الديموغرافية للمبحوثين:
 - أن 45.3% من الذكور، بينما 54.7% من الإناث.
 - أن 53.3% من المبحوثين اعمارهم من 32 إلى أقل من 42 سنة.
 - أن 89.3% حلتهم التعليمية بكالوريوس.
 - كما يتضح أن 36.7% من المبحوثين تنحصر خبرتهم من 10 إلى أقل من 15 سنة.
 - أن ٢٣.٣% من المبحوثين لم يحصلوا على دورات لتقديم ومتابعة خدمات برنامج التمكين الاقتصادي، ٢٦.٧% حصلوا على دورات،
 - أن 5% من الذين تلقوا دورات كانت الدورات في متابعة وتقييم مشروعات.
٢. أن الاستفتاءات واستطلاعات الرأي أكثر الاساليب استخداماً لمتابعة خدمات برنامج التمكين الاقتصادي جاءت بنسبة 73.2%.
٣. أن مستوى مشاركة الباحثين الاجتماعيين في عملية المتابعة لخدمات برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة التي تنتهجها وزارة التنمية الاجتماعية ضعيفة وقد جاءت بوزن نسبي 65.78%
 - أن مستوى المتابعة الداخلية لخدمات برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة بقطاع غزة كانت ضعيفة جاءت بوزن نسبي 63.3%.
 - أن واقع المتابعة الخارجية لخدمات برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة

بين إدارة البرنامج
والمديريات المسؤولة عن
الباحثين.

عاشراً: سبل تطوير متابعة الأخصائيين الاجتماعيين لخدمات
برنامج التمكين الاقتصادي بوزارة التنمية الاجتماعية من خلال
المقترحات التالية:

١. الاعتماد على الأخصائيين
الاجتماعيين في متابعة
خدمات برنامج التمكين
الاقتصادي بشكل دوري
ومستمر طوال فترة حياة
المشروع.

٢. الاستعانة بباحثين
اقتصاديين لديهم القدرة
على المتابعة الاقتصادية
ودراسات الجدوى جنباً إلى
جنب مع الأخصائي
الاجتماعي فيما يخص
مشاريع التمكين
الاقتصادي.

٣. اشراك الأخصائيين
الاجتماعيين في وضع
مؤشرات لتحديد الأسر
المستهدفة من خدمات
برنامج التمكين وفق أسس
مهنية تضمن العدالة
الاجتماعية للمستحقين من
الأسر الفقيرة.

٤. إشراك الأخصائيين
الاجتماعيين في مرحلة
الإعداد والتخطيط والتنفيذ،
وبناء نماذج ملائمة لقياس
مدى إنجاز خدمات برنامج

بقطاع غزة جاءت ضعيفة
بوزن نسبي 68.26%.

٤. أن معوقات عملية المتابعة لخدمات التمكين الاقتصادي
بوزارة التنمية الاجتماعية جاءت مرتفعة جداً بوزن نسبي
91.14%.

- أن المعوقات التي تعود
للأخصائيين الاجتماعيين
لمتابعة لخدمات التمكين
الاقتصادي بوزارة التنمية
الاجتماعية مرتفعة جداً
وجاءت بوزن نسبي
91.61% وتمثلت
المعيقات في كثرة الأعباء
التي يتحملها الأخصائي،
وعدم صرف بدلات أو
حوافز، عدم وجود تغذية
راجعة من إدارة برنامج
التمكين الاقتصادي.

- أن المعوقات التي تعود
لإدارة برنامج التمكين
الاقتصادي لمتابعة
لخدمات التمكين
الاقتصادي بوزارة التنمية
الاجتماعية مرتفعة جداً
وجاءت بوزن نسبي
90.67%، وتمثلت في
ضعف فرص تدريب
الباحثين على اجراء
المتابعة، وعدم اشراك
الأخصائيين بالتخطيط
لدورة حياة المشروع،
ومركزية متابعة المشروع
واقصرها على إدارة
البرنامج، وضعف التنسيق

التابع للوزارة والممول
للمشروع لتوضيح
التحديات التي تواجه تنفيذ
المشروعات.

١١. التخفيف من الأعباء
الوظيفية التي يتحملها
الأخصائيين لاستكمال
إجراءات متابعة خدمات
برنامج التمكين
الاقتصادي.

١٢. تقييم الأخصائيين
الاستشارات الفنية
والمعرفية والقانونية للأسر
الفقيرة المستفيدة من
خدمات برنامج التمكين
الاقتصادي واليات
استثمارها.

١٣. تفويض مهام للأخصائي
الاجتماعي للمشاركة في
ترشيح وقبول أسماء الفئات
المستهدفة للحصول على
خدمات برنامج التمكين
الاقتصادي.

١٤. صرف بدلات أو حوافز
تشجع الأخصائيين على
المتابعة الميدانية لخدمات
برنامج التمكين
الاقتصادي.

١٥. العمل على زيادة التواصل
بين المستويات الادارية،
والأخصائيين والفئات التي
استفادت من خدمات
التمكين الاقتصادي.

١٦. توحيد للفكر العام للعمل
وتبادل الخبرات بين

التمكين الاقتصادي وفق
ما خطط له.

٥. إشراك الأخصائيين في
إعداد دليل لتنفيذ خطة
المتابعة لخدمات برنامج
التمكين الاقتصادي.

٦. توفير الوسائل اللازمة
لزيادة قدرة الأخصائيين
على استخدام أكثر من
أسلوب مثل المقابلة،
المتابعة الميدانية المنتظمة
لضمان

الشفافية/المساءلة/والنزاهة.
٧. التركيز على كتابة التقارير
من خلال (جمع البيانات
وتحليلها) لتقديم التغذية
الراجعة لمدراء المشاريع
ضمن متطلبات المتابعة
لاتخاذ قرارات سريعة لزيادة
فعالية وكفاءة المشروع.

٨. إشراك الأخصائيين ضمن
لجان الكشف عن مطابقة
الموارد وكفايتها لتحقيق
أهداف برنامج التمكين
الاقتصادي بالجودة العالية
للأسر المستهدفة.

٩. تزويد الأخصائيين
بالجدول الزمني لتنفيذ
خدمات برنامج التمكين
ومراحل التنفيذ لتسهيل
عملية المتابعة في التأكد
من أن المشروعات تمضي
وفق ما خطط لها.

١٠. إشراك الأخصائيين ضمن
فريق المتابعة الميدانية

- والاجتماعية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج التنمية المستدامة، جامعة القدس.
٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٨: نتائج تقييم الاحتياجات للمستفيدين من برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة، رام الله، فلسطين.
٤. برنامج التمكين الاقتصادي للأسر - المحرومة <https://mosd.gov.ps/ar/content>.
٥. برنامج الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة، ٢٠٠٩: فلسطين.. إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة.
٦. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٧ معالم الفقر في فلسطين.
٧. جودة، جيهان عبد الحق. ٢٠٢٠: رؤية مقترحة لتطوير المتابعة وتقويم الأداء في التعليم قبل الجامعي بمحافظة دمياط، بحث منشور، مجلة دراسات عربية في علم التربية وعلم النفس، العدد ١٢.
٨. الخواجة، محمد ٢٠٠٩: علم اجتماع التنمية "المفاهيم والقضايا، القاهرة، دار الإسراء للطبع والنشر.
٩. السروجي، طلعت وآخرون ٢٠٠١: التخطيط الاجتماعي، القاهرة، جامعة حلوان الكتاب الجامعي.
١٠. سرور، أسماء ٢٠٠٧: اختلاف أساليب المتابعة وعلاقتها بالأداء المرحلي لعملية تنفيذ مشروع معاون المرأة المعيلة بفرع المجلس القومي للمرأة بالبحيرة، القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
١١. السلطة الوطنية الفلسطينية ٢٠١٢: الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الأهداف للألفية الإنمائية بحلول عام ٢٠١٥، رام الله.
١٢. مكاي، عاطف ٢٠٠٣: مشكلات المتابعة كأحد مراحل التخطيط الاجتماعي، القاهرة، المؤتمر العلمي السادس عشر، عالمية الخدمة الاجتماعية وخصوصية الممارسة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
١٣. نوال، عقل ٢٠١٥: تقييم إدارة مشاريع المنح الصغيرة غير المستردة الممولة من برنامج تمكين الأسر المحرومة اقتصادياً (DEEP) في قطاع غزة. رسالة ماجستير غير

- الأخصائيين من جه وإدارة برنامج التمكين الاقتصادي من جه أخرى من خلال اجراء التدريب الدوري.
١٧. التنسيق بين إدارة برنامج التمكين الاقتصادي والمؤسسات الشريكة والجهات المستفيدة لتحقيق التكامل المجتمعي في مواجهة مشكلات الأسر الفقيرة.
١٨. إدراج قسم لمتابعة أنشطة وخدمات برنامج التمكين الاقتصادي داخل الهيكل التنظيمي للمديريات التابعة للوزارة.
١٩. تفعيل المساءلة المؤسسية لتحقيق المتابعة أهدافها على المستوى الإداري والمجتمعي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. إبراهيم، نرمين ٢٠١١: آليات التمكين المستدام بالجمعيات الأهلية العاملة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة، بحث منشور بمجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الثلاثون، أبريل ٢٠١١، الجزء السابع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
٢. ابوالحاج ، باسل ٢٠١٤: تقييم دور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية

Mleke, M., & Dida, M. 2020: A Survey . ١٨
of Monitoring and Evaluation Systems
for Government Projects in Tanzania: A
Case of Health Projects.

Mulama, K., Liguyani, P., & Musiega, . ١٩
D. 2014: Effectiveness of monitoring
and evaluation in enhancing
performance of social development
projects in Busia County–A survey of
government social development
projects. *International Journal of
Management Research and
Reviews*, 4(8), 773

O'Donnell, T. K., & Galat, D. L. 2008: . ٢٠
Evaluating success criteria and project
monitoring in river enhancement within
an adaptive management
framework. *Environmental
Management*, 41(1), 90–105.

Obondi, K. C. 2020: *The Relationship . ٢١
Between Project Risk Monitoring,
Control Practices, and Project Success
in Construction Projects* (Doctoral
dissertation, Northcentral University).

منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر،
غزة.

١٤. وزارة الشؤون الاجتماعية ٢٠٠٠: دليل المخطط
الاجتماعي في وزارة الشؤون الاجتماعية وأجهزتها ،
القاهرة، هيئة تحسين الاساليب التخطيطية .

١٥. يوسف، أمجد ٢٠٠٤: "دراسة تحليلية لأساليب متابعة
تنفيذ برامج الإدارة العامة والأسرة والطفولة بوزارة الشؤون
الاجتماعية"، القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية
الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Hapazari, Innocent, – Hapazari, . ١٦
Josphine 2019: A look at Lesotho
government and NGOs' economic
empowerment programs with respect
to rural poverty reduction , *Corvinus
Journal of Sociology and Social Policy*,
VL – 10, IS – 1.

Kissi, E., Agyekum, K., Baiden, B. K., . ١٧
Tannor, R. A., Asamoah, G. E., &
Andam, E. T. 2019: Impact of project
monitoring and evaluation practices on
construction project success criteria in
Ghana. *Built Environment Project and
Asset Management*.